زهير حامدي*

الآثار الجيوسياسيّة لاكتشافات الغاز الإسرائيليّة في شرق المتوسّط

سوف تنقل اكتشافات الغاز على الساحل الفلسطيني، التي أُعلن عنها مؤخرًا، إسرائيل من دولة مستوردة للغاز، إلى دولة منتجة له، بل ومصدرة. تسلط هذه الدراسة الضوء على التداعيات الجيوسياسية المحتملة لهذه الاكتشافات؛ على إسرائيل، وعلى منطقة الشرق الأوسط، وعلى مجريات الصراع العربي الإسرائيلي. على ضوء عرض شامل للمشهد الإقليمي للطاقة، تتوقف الدراسة عند أهم التداعيات الإقليمية المحتملة لهذه الاكتشافات ومنها: الآثار الاقتصادية والمالية على إسرائيل ووضعها الإستراتيجي في المنطقة، وآثار هذه الاكتشافات على الخلاف اللبناني – الإسرائيلي على الحدود البحرية، والصراع العربي – الإسرائيلي، إضافةً إلى الخلاف التركي – القبرصي الذي أدّى إلى تقارب سياسي واقتصادي وعسكري بين إسرائيل وقبرص واليونان في السنوات الأخيرة، مرشح للتحول إلى محور إستراتيجي جديد يضم هذه الدول الثلاث. تتطرق الدراسة، أيضًا، إلى البعد الأميركي – الأطلسي ومحاولات الولايات المتحدة الأميركية التخفيف من حدة الأزمات في المنطقة. كما تعرض الدراسة إلى البعد الروسي الذي يتمثّل في اهتمام شركات الطاقة الروسية بهذه الاكتشافات ومحاولتها المشاركة فيها. وتطرح الدراسة في الختام، رؤية استشرافية حول أهمية التنسيق العربي من أجل مواجهة التحديات المستقبلية التي تفرضها هذه الاكتشافات على المنطقة العربية وعلى الصراع العربي الإسرائيلي.

* باحث مساعد في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

مقدّمة

"تعدّ إسرائيل، بحسب الكتاب المقدّس، أرض الحليب والعسل، أمّا في العصر الحديث، فهي أرض الحليب والعسل والغاز الطبيعيّ بعد الاكتشافات الأخيرة للغاز في سواحلها"[1]. بهذه الجملة افتتحت مجلّة "مستثمر النفط والغاز" Oil & Gas Investor عددها الخاصّ عن النشاطات النفطية لشركة نوبل الأميركيّة للطّاقة في إسرائيل بعد الاكتشافات الأخيرة التي حقّقتها قبالة الساحل الفلسطينيّ في عرض البحر الأبيض المتوسّط خلال عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠.

في السّياق نفسه، أعلنت دائرة المسح الجيولوجيّ الأميركيّة في نيسان/ أبريل عام ٢٠١٠، أنّ الحوض الشرقيّ للبحر الأبيض المتوسّط يحتوي على احتياطيّ متوسّط غير مكتشف[2] يقدَّر بنحو ١,٧ مليار برميل من النّفط القابل للاستخراج تقنيًّا، مع أقصى احتمال قد يصل إلى ٣,٧ مليار برميل من النّفط القابل للاستخراج تقنيًّا. ويشمل الحوض الشرقيّ للبحر الأبيض المتوسّط الشريط البرّي لسواحل سورية ولبنان وفلسطين –التاريخيّة- والمياه الإقليميّة لهذه الدول إلى غاية المياه القبرصيّة (انظر الخريطة رقم ١). أمّا في ما يخصّ الغاز في هذا الحوض، فقد أشار تقرير دائرة المسح الجيولوجيّ الأميركيّة إلى أنّ الاحتياطي المتوسّط القابل للاستخراج تقنيًّا هو ١٢٢ ترليون قدم مكعّب من الغاز، وقد يصل -في أقصى تقدير- إلى ٢٢٧ ترليون قدم مكعّب من الغاز القابل للاستخراج تقنيًّا[3]. وبحسب استنتاجات لجنة شيشينسكي التي أسّستها وزارة الماليّة في إسرائيل في نيسان/ أبريل عام ٢٠١٠ لدراسة السياسة الماليّة فيما يتعلّق بموارد النّفط والغاز في إسرائيل، فإنّ ثلثي هذا الاحتياطيّ موجودان في المياه الإقليميّة للسّاحل الإسرائيليّ، أي ما يعادل -في المتوسّط- ٨١ ترليون قدم مكعّب من الغاز القابل للاستخراج تقنيًّا[4].

بدأت اكتشافات الغاز الأخيرة في الحوض الشرقيّ للبحر الأبيض المتوسّط تلفت انتباه المهتمّين بصناعة الطّاقة والنّخب السياسيّة الإقليميّة نظرًا للتداعيات الإستراتيجيّة المحتملة على منطقة الشرق الأوسط، علاوةً على اهتمام الدّول الكبرى في العالم بها. هذه الورقة، محاولة لتحليل الآثار الجيوسياسيّة المحتملة على منطقة شرق المتوسّط بعد الاكتشافات الأخيرة للغاز التي أنجزتها إسرائيل في الساحل الفلسطينيّ المحتلّ منذ عام ١٩٤٨ وعلاقتها بالتطوّرات السياسيّة في المنطقة.

مشهد الطّاقة الإقليميّ

في هذا الجزء من الورقة، وقبل أن ننطلق في دراسة التّداعيات الجيوسياسيّة المحتملة على منطقة شرق المتوسّط بعد الاكتشافات الأخيرة للغاز في الساحل الفلسطينيّ، نقدّم عرضًا مختصرًا لمشهد الطاقة في الدول ذات الصّلة بهذه الاكتشافات، مع التّذكير أنّ هذه الدراسة تهتمّ بالحالة الإسرائيليّة خاصّةً.

إسرائيل

لقد بدأت نشاطات التنقيب عن النّفط والغاز في فلسطين التاريخيّة في سنة ١٩٤٧ -قبل قيام دولة إسرائيل- بمساعدة شركة تطوير النفط الفلسطينيّة المتفرّعة من شركة نفط العراق، وتوقّفت بسبب الحرب العربيّة الإسرائيليّة الأولى ما بين عامي ١٩٤٨ و١٩٤٩. واستأنفت شركة نفط إسرائيل "نافطا" عمليّات التّنقيب سنة ١٩٥٥[5]. وأنجزت إسرائيل عدّة عمليّات تنقيب عن النّفط والغاز في الستينيّات والسبعينيّات من القرن الماضي في فلسطين التاريخيّة بما فيها الضفّة الغربيّة، من دون التوصّل إلى اكتشاف احتياطيات كبيرة حجمًا أو ذات وزن اقتصاديًّا. وفي غضون عقدٍ من الزّمان، بين سنوات ١٩٩٩ و٢٠١٠، انتقلت إسرائيل من موقع الدولة الفقيرة طاقويًّا إلى موقع الدولة التي تتطلّع إلى تصدير

1 "Israel", *Oil and Gas Investor* magazine (Nov. 2009), p. 40, viewed 30/11/2012, http://www.nobleenergyinc.com/_filelib/FileCabinet/PDFs/MISC/FINAL_Israel_article_O&G_Investor_Magazine.pdf?FileName=FINAL_Israel_article_O%26G_Investor_Magazine.pdf

٢ بحسب تعريف "دليل جمعية مهندسي النفط للمستخدم غير المتخصّص" فإنّ الاحتياطي غير المكتشف هو الكميّات المحتملة من الثروة النفطية (نفط أو غاز)، في تاريخ معيّن، القابلة للاستخراج على أساس أدلّة غير مباشرة والتي لم يجر التنقيب عنها بعد [...] الانتقال من الاحتياطيّ غير المكتشف إلى الاحتياطيّ المكتشف ثمّ إلى الاحتياطيّ المؤكّد يتطلّب اكتشاف وتنقيب المخزون النفطي وتقييم الكميّات القابلة للإنتاج تقنيًّا واقتصاديًّا في إطار مشاريع ملائمة لتطوير وإنتاج المخزون. المصدر:
"SPE Petroleum Resources Management System Guide for Non-Technical Users", SPE, p.3, viewed 28/8/2012, http://www.spe.org/industry/docs/PRMS_guide_non_tech.pdf

3 US Geological Survey, "Assessment of Undiscovered Oil and Gas Resources of the Levant Basin Province, Eastern Mediterranean", *Fact Sheet*, no. 3014 (March 2010), p. 3, viewed 10/9/2012, http://pubs.usgs.gov/fs/2010/3014/pdf/FS10-3014.pdf

4 Ministry of Finance, *Conclusions of the Committee for the Examination of the Fiscal Policy with Respect to Oil and Gas Resources in Israel* (January 2010), p. 17, viewed 5/9/2012, http://www.financeisrael.mof.gov.il/FinanceIsrael/Docs/En/publications/02_Full_Report_Nonincluding_Appendixes.pdf

٥ وليد خدّوري، "اكتشافات الغاز الإسرائيليّة: التوقّعات والعقبات"، **مجلّة الدراسات الفلسطينيّة**، العدد ٨٢ (ربيع ٢٠١٠)، ص ٦٥.

خريطة رقم ١: الحدود الجيولوجيّة للحوض الشرقيّ للبحر الأبيض المتوسّط

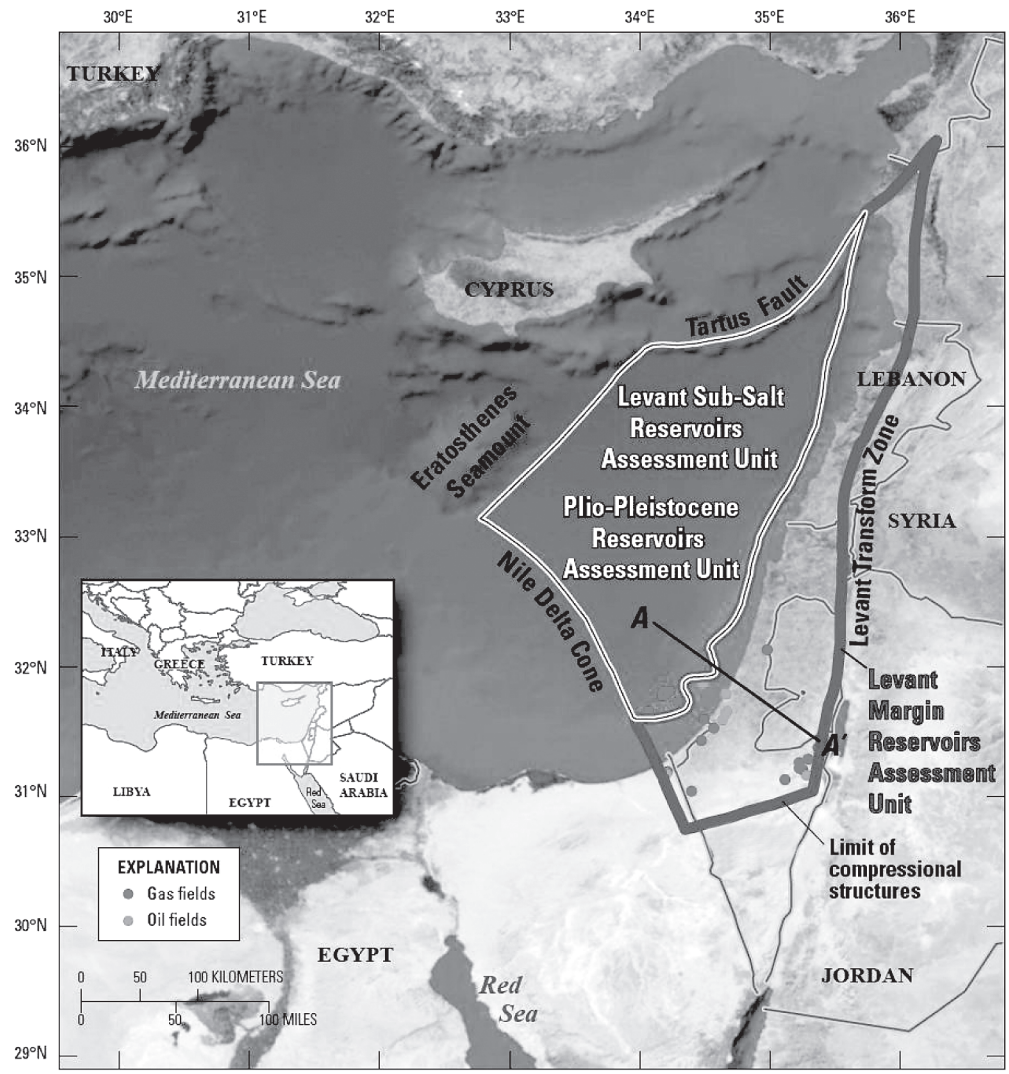

المصدر: دائرة المسح الجيولوجي الأميركيّة، ٢٠١٠

US Geological Survey, "Assessment of Undiscovered Oil and Gas Resources of the Levant Basin Province, Eastern Mediterranean", *Fact Sheet*, no. 3014 (March 2010), p. 1, retrieved from: http://pubs.usgs.gov/fs/2010/3014/pdf/FS10-3014.pdf

الغاز للأسواق العالميّة بعد سلسلةٍ من الاكتشافات المهمّة لاحتياطيات الغاز قبالة السّـواحل الفلسطينيّة الشماليّة والجنوبيّة في البحر الأبيض المتوسّط. وبدأت هذه الاكتشافات بحقلي "نوح" (Noa) و"ماري - ب" (Mari - B)، قرب شـواطئ عسـقلان في شهر آذار / مارس سنة ١٩٩٩، ثم حقل تامار في كانون الثّاني / يناير عام ٢٠٠٩، وأخيرًا اكتشـاف حقل "لفياتان" في حزيران / يونيو عام ٢٠١٠، وكلاهما قرب سواحل حيفا. يُعدّ حقل "لفياتان" أهمّ اكتشـافٍ للغاز حقّقتـه إسرائيل، كما أنّه الأهمّ في العالم في سنة ٢٠١٠، إذ يصل الاحتياطيّ المتوسّط المؤكّد لهذا الحقل إلى ١٧ ترليون قدم مكعّب. وحريّ بنا أن نذكر أنّ هذه الأرقام أوليّة، وهي قابلـة للارتفاع مع تقدّم عمليّة التّقييم والتّطويـر الجارية الآن، والتي بدأت بالفعل وسـوف تمتدّ على مدى عقـدٍ كامل (يبيّن الجدول رقم ١ أهمّ الاكتشافات التي تمّت في إسرائيل خلال العقد الأخير مع الاحتياطيّ المؤكّد لكلّ حقل).

جدول رقم ١: أهمّ حقول الغاز التي اكتُشفت في إسرائيل ما بين ١٩٩٩ و٢٠١٠

اسم الحقل	نوح وماري - ب	تامار	دالِت	لفياتان Leviathan
حجمه	١,٢ تريليون قدم مكعّب	٩ تريليونات قدم مكعّب	٠,٥ تريليون قدم مكعّب	١٧ تريليون قدم مكعّب
سنة اكتشافه	١٩٩٩	كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩	نيسان / أبريل٢٠٠٩	حزيران / يونيو٢٠١٠
سنة دخول الإنتاج	٢٠٠٤	نيسان / أبريل ٢٠١٣	غير معروف حاليًّا	٢٠١٦
الشّركات المستغلّة	ديليك للطاقة ونوبل للطاقة.	ديليك للطاقة ونوبل للطاقة ودورغاز للتنقيب وإسرامكو.	ديليك للطاقة وإسرامكو ودور غاز للتنقيب.	نوبل للطاقة وديليك للطاقة وراسيو للتنقيب.

المصدر: أُعدّ الجدول بناءً على أرقام:
Brenda Shaffer, "Israel - New natural Gas Producer in the Mediterranean", *Energy Policy,* Vol. 39, no. 9 (Sep. 2011), pp. 5379–5387.

بعد الاكتشافات التي أنجزت في الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠١٠، وصل الاحتياطيّ المؤكّد من الغاز الطبيعيّ لدى إسرائيل إلى ٢٧,٧ تريليون قدم مكعّب من الغاز. ويكفي هذا الاحتياطي عند استغلاله لتلبية حاجيات السوق الإسرائيليّة من الغاز والاستغناء عن الغاز المصريّ (يمثّل الغاز المستورد من مصر ٤٠٪ من الغاز المستهلك في إسرائيل[٦]) لعقودٍ قادمة. يُعدّ هذا الرّقم الأوّلي للاحتياطيّ المؤكّد من الغاز، والقابل للارتفاع، رقمًا مهمًّا مقارنةً بحجم إسرائيل الجغرافيّ والاقتصاديّ. ويمثّل نحو ٠,٤٪ من احتياطيّ الغاز العالميّ المؤكد، كما هو مبيّن في الجدول رقم ٢ الذي يقارن الاحتياطيّ المؤكّد الإسرائيليّ مع احتياطيّ الغاز المؤكّد في أهمّ الدّول المصدّرة للغاز في المنطقة وفي العالم. ويظهر هذا الجدول أنّ الاحتياطيّ المؤكّد من الغاز لدى إسرائيل (٠,٤٪ من الاحتياطيّ العالميّ) قريب من الاحتياطيّ المؤكّد من الغاز لدى أذربيجان (٠,٦٪ من الاحتياطيّ العالميّ) وهي دولة مصدّرة للغاز على الرّغم من الاستهلاك المحلّي العالي، والذي يقدَّر بـ ٣٥٠ مليار قدم مكعّب[٧] في عام ٢٠١٠، مقارنةً بإسرائيل التي وصل فيها الاستهلاك المحلّي للغاز إلى ١٤٨,٤ تريليون قدم مكعّب في العام نفسه[٨]. ومن المتوقّع أن لا يتجاوز الاستهلاك الداخلي من الغاز في إسرائيل ٥٦٠ مليار قدم مكعّب في عام ٢٠٤٠ بحسب الهيئة الإسرائيليّة للغاز[٩]. ولابدّ أن نذكّر، مرّةً أخرى، أنّ هذه الأرقام هي أرقام أوّلية وهي قابلة للارتفاع لأنّ عمليّات التّقييم لِما اكتُشف لم تنته بعد، وعمليّات الاستكشاف ما زالت مستمرّة في عدّة مواقعَ على طول السّاحل الفلسطينيّ.

بناءً على هذه المعطيات، فإنّ سيناريو تحوّل إسرائيل إلى دولةٍ مصدّرة للغاز للأسواق العالميّة هو سيناريو واقعيّ. وتتعزّز احتماليّته بالنظر إلى تصريحات رؤساء شركات النّفط العالميّة التي تشارك مع إسرائيل في استكشاف حقول الغاز واستغلالها، وتصريحات النّخبة السياسيّة الإسرائيليّة التي تشجّع هذا التوجّه وبدأت تتحرّك إقليميًّا في اتّجاه قبرص واليونان من أجل دراسة إمكانيّة تصدير مشترك للغاز من خلال محطّاتٍ لتسييل الغاز أو أنابيب تربط حقول الإنتاج الإسرائيليّة والقبرصيّة واليونانيّة لتسويق الغاز في الأسواق الأوروبيّة[١٠]. وفي هذا الإطار، يعبّر تقرير شيشينسكي عن هذا التوجّه بالعبارة التالية:"... فإنّ اكتشافات الغاز على نطاقٍ واسع، سوف تسمح أيضًا بتصدير الغاز الإسرائيليّ إلى دولٍ أخرى، سواء عن طريق تسييل الغاز أو من خلال وضع خطوط الأنابيب الملائمة".

بموازاة اكتشافات إسرائيل الأخيرة للغاز في الساحل الفلسطينيّ، اكتشفت شركة نوبل الأميركيّة التي تنشط في إسرائيل كذلك مخزونًا مشتركًا مهمًّا من الغاز، بين المياه الإقليميّة القبرصيّة والمياه الإقليميّة الإسرائيليّة (حقل أفروديت Aphrodite). كما أنّ نتائج مسحٍ زلزاليّ

6 Ministry of Finance, "Conclusions of the Committee for the Examination…", p. 145.

7 U.S. Energy Information Administration, *Azerbaijan - Country Analysis Brief*, http://www.eia.gov/countries/cab.cfm?fips=AJ
يمثّل الاستهلاك المحلّي من الغاز نحو ٦٠٪ من الإنتاج الإجمالي من الغاز في أذربيجان الذي وصل إلى ٥٨٩ مليار قدم مكعّب من الغاز بحسب أرقام عام ٢٠١٠.

8 Brenda Shaffer, "Israel - New Natural Gas Producer in the Mediterranean", *Energy Policy,* Vol. 39, no. 9 (Sep. 2011), p. 5381.
يمكن الاطّلاع عليه في:
http://poli.haifa.ac.il/~bshaffer/Shaffer_Israel_naturalgas.pdf.

9 Ibid., p. 5383.

10 Ibid., p. 5386.

جدول رقم ٢: مقارنة للاحتياطيّ المؤكّد الإسرائيليّ من الغاز مع الاحتياطيّ المؤكّد لأهمّ الدّول المصدّرة للغاز بحسب أرقام عام ٢٠١١

الدولة	الاحتياطي المؤكّد من الغاز	نسبة الاحتياطي المؤكّد من المجموع العالمي
روسيا	١٥٧٥ تق٣* / ٤٤,٦ تم٣**	٪٢١,٤
إيران	١١٦٨ تق٣ / ٣٣,١ تم٣	٪١٥,٩
قطر	٨٨٤,٥ تق٣ / ٢٥ تم٣	٪١٢
تركمنستان	٨٥٨,٨ تق٣ / ٢٤,٣ تم٣	٪١١,٧
نيجيريا	١٨٠,٥ تق٣ / ٥,١ تم٣	٪٢,٥
الجزائر	١٥٩,١ تق٣ / ٤,٥ تم٣	٪٢,٢
مصر	٧٧,٣ تق٣ / ٢,٢ تم٣	٪١,١
النّرويج	٧٣,١ تق٣ / ٢,١ تم٣	٪١
أذربيجان	٤٤,٩ تق٣ / ١,٣ تم٣	٪٠,٦
إسرائيل	٢٧,٧ تق٣ / ٠,٤٤ تم٣	٪٠,٤
الإجماليّ العالميّ	٧٣٦٠ تق٣ / ٢٠٨,٤ تم٣	٪١٠٠

* تق٣: ترليون قدم مكعّب. ** تم٣: ترليون متر مكعّب.

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى العرض الإحصائيّ السنويّ لشركة BP لسنة ٢٠١٢ باستثناء الأرقام المتعلقة بإسرائيل غير الموجودة لغاية الآن في إحصائيّات BP.
"BP Statistical Review of World Energy", BP, June 2012, retrieved from: //www.bp.com/assets/bp_internet/globalbp/globalbp_uk_english/reports_and_publications/statistical_energy_review_2011/STAGING/local_assets/pdf/statistical_review_of_world_energy_full_report_2012.pdf
الأرقام الخاصّة بإسرائيل مستمدّة من مصادرَ أخرى مذكورة في سياق هذه الورقة.

على طول سواحل جزيرة كريت في اليونان تدلّ على وجود مخزون معتبر من الغاز. نتج عن هذه الاكتشافات المتزامنة على سواحل هذه الدّول الثلاث مشاورات وتقارب على مستوى رسميّ وعلى مستوى شركات الطاقة المحلّية والعالميّة، من أجل دراسة وتقييم الجدوى الاقتصادية لتصدير الغاز الذي اكتشف والذي قد يُكتشف في المستقبل بناءً على المؤشّرات الإيجابيّة المتوفّرة حاليًّا، والتي أفرزتها العمليّات الأوليّة للاستكشاف في الدّول الثلاث. وقد تفرض اعتبارات اقتصاديّة وأمنيّة على إسرائيل وقبرص واليونان الشّراكة (التنسيق) لتصدير الغاز إلى الأسواق العالمية، خاصّةً في حال اكتشاف مخزون مهمّ من الغاز في قبرص واليونان. فمن الناحية الاقتصاديّة، ستسمح هذه الشّراكة بتخفيض تكلفة إقامة البنية التحتيّة الضروريّة من أجل إنتاج الغاز وتصديره، وتعزّز الجدوى الاقتصاديّة للمشاريع المستقبليّة. وتصبح هذه الجدوى الاقتصادية للاستغلال المشترك أكثر وضوحًا بالنظر إلى رغبة الأسواق الأوروبيّة المتعطّشة لمصادرَ جديدة للغاز في توفير مصادر جديدة لاستيراد الغاز إضافةً إلى المصادر الحالية الروسيّ والنرويجيّ والشمال الأفريقيّ (الجزائر وليبيا)، خاصّةً بعد سلسلة الانقطاعات النّاجمة عن الخلاف الروسيّ الأوكرانيّ بشأن رسوم المرور، والثورة الليبيّة التي أدّت إلى توقّف الإنتاج في الحقول الليبيّة لعدّة شهور. وعلى الصّعيد الأمنيّ، تتطلّع كلٌّ من قبرص واليونان إلى تنسيقٍ أمنيّ مع إسرائيل من أجل حماية منشآت الغاز في البحر، وهو ما تبرزه هذه الدراسة لاحقًا.

أوّل الخيارات التي تجري مناقشتها بين إسرائيل وقبرص واليونان للاستغلال المشترك لثروة الغاز الحاليّة والمرتقبة هو خيار بناء شبكة من الأنابيب تحت البحر بين هذه الدّول لتصدير الغاز إلى أوروبا، إذا كانت هناك جدوى اقتصاديّة لهذا الخيار. ويتمثّل الخيار الثاني في بناء محطّات مشتركة لتسييل الغاز على أراضي إحدى الدّول الثّلاث. وفيما يخصّ بناء شبكة من أنابيب الغاز (انظر الخريطة رقم ٢)، فإنّ السّبب الرئيس الذي يدعم هذا الطّرح هو استحالة المرور بالأراضي اللبنانيّة والسوريّة والتركيّة من أجل تصدير الغاز الإسرائيليّ في ظلّ الصّراع العربيّ الإسرائيليّ والخلاف التركيّ القبرصيّ. ولكن تنفيذ هذه الفكرة

خريطة رقم ٢: المسار المقترح لشبكة أنابيب الغاز من السّواحل الفلسطينيّة إلى السّواحل الإيطاليّة

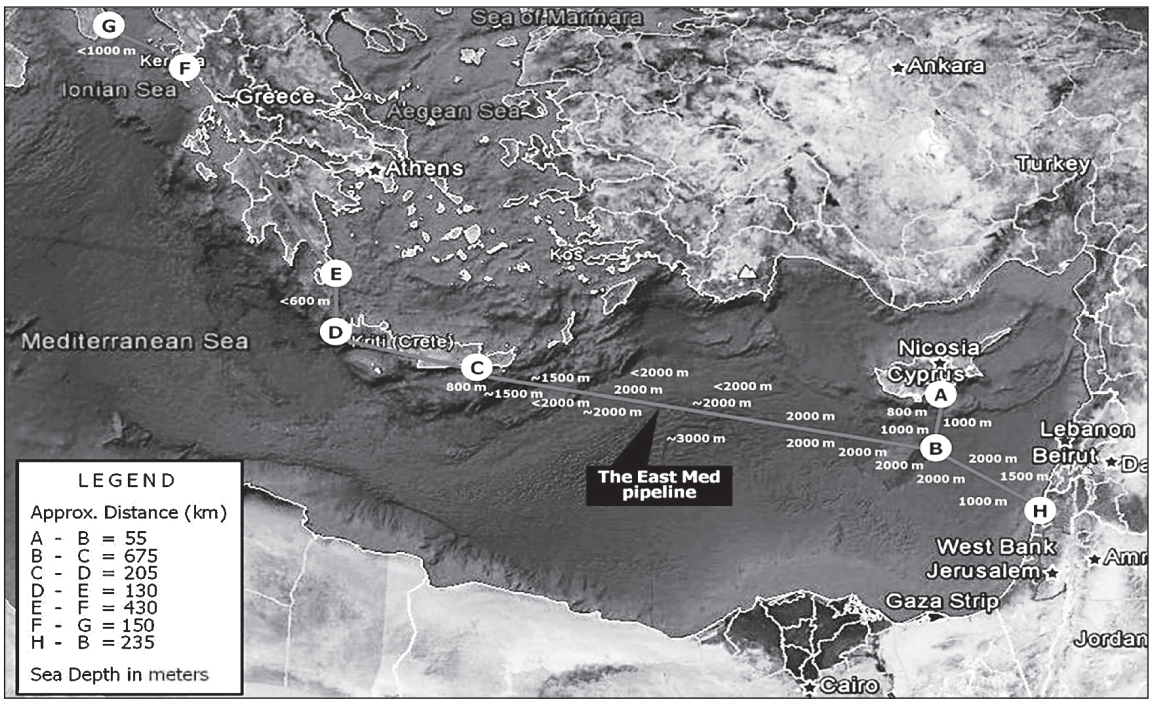

المصدر:

Harris A. Samaras, "Southeastern Mediterranean Hydrocarbons: A new Energy corridor for the EU?", Slide Show, April 2012, Slide 20, retrieved from: http://www.authorstream.com/Presentation/samarash-1455960-southeastern-mediterranean-hydrocarbons/.

عـلى أرض الواقع يحتاج إلى شراكـة ضروريّة مع الاتّحاد الأوروبيّ من أجل ضمان التّمويل والطّلب على الغاز. وفي ضوء الظّروف الاقتصاديّة الرّاهنة، وتشبع السوق العالمية من الغاز، من الصّعب تحديد موقف أوروبا من هذا الاقتراح الذي يحتاج إلى اسـتثماراتٍ هائلة على مدى نحو ١٥ سنة قبل أن يرى النّور.

وعنـد فحـص المقترح الثاني بتسـييل الغاز لتصديـره، يتّضح أنّ هذا الخيار يتطلّب اسـتثمارات كبيرة. وهناك مشاورات أوّليّة بين إسرائيل وقبرص واليونان، إضافةً إلى عددٍ من شركات الطّاقة المحلّية والعالميّة، من أجل دراسة الجدوى الاقتصاديّة لهذا الطّرح. وقد قرّرت الحكومة الإسرائيليّة - في حال اعتماد هذا الخيار - أن يكون بناء منشآت تسييل الغاز عـلى الأراضي الإسرائيليّة (أراضي فلسـطين المحتلة عام ١٩٤٨)، وذلك لأسـبابٍ تتعلّق بالأمـن القوميّ الإسرائيليّ. وفي هـذا الصّدد، بادرت شركة نوبل للطّاقة - بالفعل - التي تدير عددًا من حقول الغاز في إسرائيل، بإنجاز دراسـاتٍ أوليّة للخيارات المتاحة من أجل تصدير الغاز المسـال إلى الأسواق الأوروبيّة والآسيويّة (انظر الخريطة رقم ٣، والتي تبيّن الاختيارات المتاحة لبناء محطّات تسييل الغاز الإسرائيليّ).

تدلّ اكتشـافات الغاز الأخيرة والمعلومـات الجيولوجيّة التي توصّلت إليهـا شركات النّفـط، على وجود فـرصٍ عالية لاكتشـاف مزيدٍ من الحقول على اليابسـة. وفي هذا الإطار، منحت إسرائيل العشرات من التّصاريح للتّنقيب عن النّفط والغاز على اليابسة وفي البحر، كما تشير الخريطة رقم ٤.

سورية

لدى سـورية احتياطيّ مؤكّد متواضع من الغاز على اليابسـة، ويقدَّر بـ١٠,١ ترليونات قـدم مكعّب (ما يعادل ٠,٣ ترليـون متر مكعّب) بحسـب أرقام عام ٢٠١١ (٠,١٪ من إجـماليّ الاحتياطيّ العالميّ)[١١]. وقـد أنتجت سـورية ٢٣٢,٤ مليار قـدم مكعّب في عـام ٢٠١١[١٢]،

11 BP, *BP Statistical Review of World Energy*, June 2012, p. 20, viewed 6/9/2012, www.bp.com/assets/bp_internet/globalbp/globalbp_uk_english/reports_and_publications/statistical_energy_review_2011/STAGING/local_assets/pdf/statistical_review_of_world_energy_full_report_2012.pdf

12 Ibid., p. 22.

خريطة رقم ٣: الخيارات المطروحة من أجل بناء محطّات لتسييل الغاز الإسرائيليّ

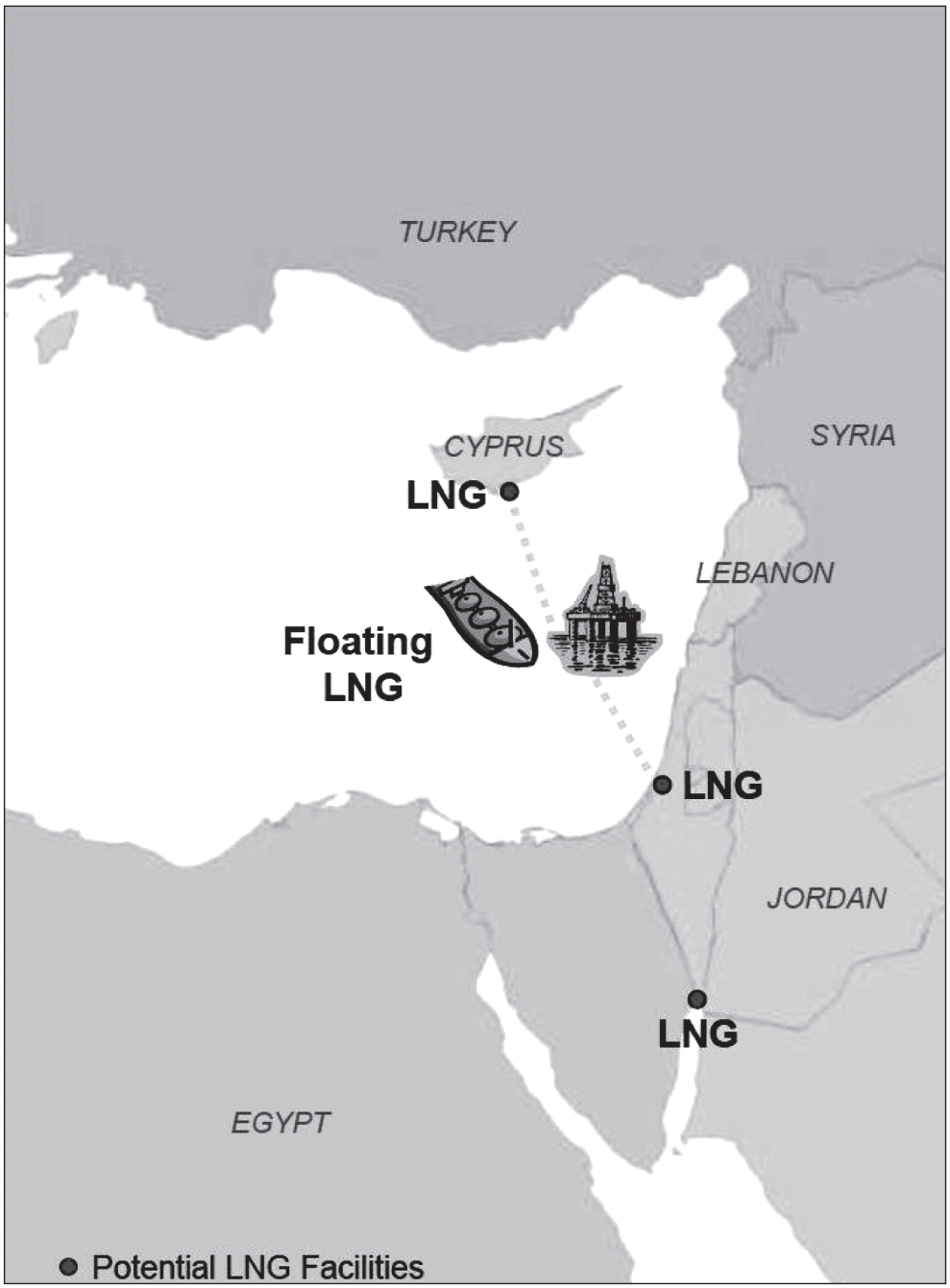

المصدر: عرض شركة نوبل للطاقة أمام اجتماع المستثمرين، آب / أغسطس ٢٠١٢*.

Noble Energy, Investor Meetings, Slide show, August 2012, slide 39, http://www.nobleenergyinc.com/_filelib/FileCabinet/PDFs/Presentations/2012_09_September_books_FINAL.pdf

* في نسخة وثيقة شركة نوبل التي اطّلعنا عليها على موقع الشركة في شهر آب / أغسطس، كان العرض يضمّ هذه الخريطة، ولكنّها حذفت في الوثيقة المحيّنة المنشورة في شهر أيلول / سبتمبر ٢٠١٢.

خريطة رقم ٤: توزيع رخص استكشاف واستغلال النفط التي منحتها وزارة الطاقة والموارد المائية في إسرائيل

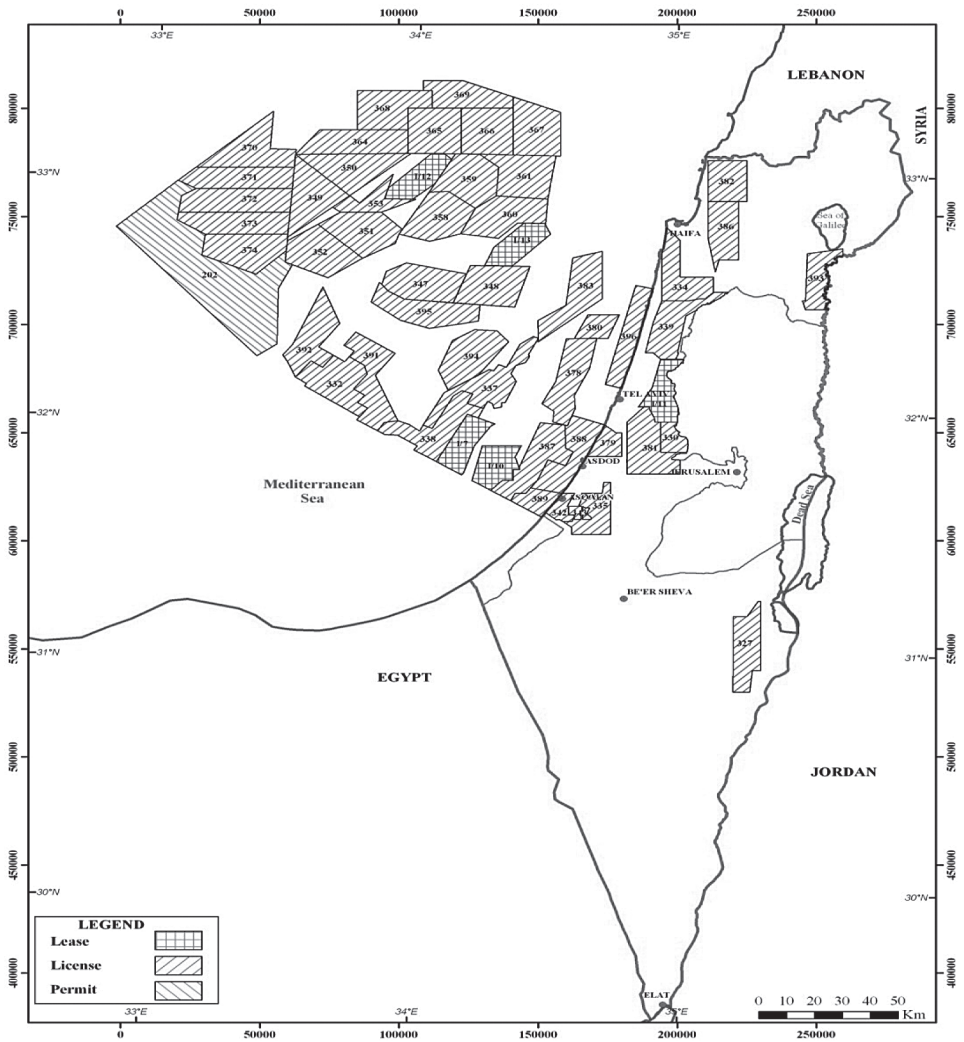

المصدر: http://www.mni.gov.il/mni/heil/NaturalResources/OilSearch/OSMaping/default.htm

واســتهلكت نحو ٢٥١ مليار قدم مكعّب في عام ٢٠٠٩[١٣]، واستوردت الفــارق من مصر عبر أنبوب الغــاز العربيّ[١٤](انظر الخريطة رقم ٥). على الرّغم من حالة عدم الاستقرار التي تعيشها سورية، ارتفع الإنتاج المحــلّي من الغاز بنســبة ١٠٪ في ســنة ٢٠١١، وقــد انخفض الإنتاج خلال سنة ٢٠١٢، بســبب تفاقم الأزمة السياسيّة والأمنيّة وانسحاب الــشّركات الأجنبيّة جرّاء العقوبات الاقتصاديّــة المفروضة من الدول الغربيّة وحلفائها. وتســتخدم سورية ربع إنتاجها من الغاز في حقول النّفط من أجل تعزيز إنتاج النّفط، ويُستخدم الباقي لتوليد الكهرباء.

يقــدّر الاحتياطيّ المؤكّد من النّفط في ســورية بنحو ٢,٥ مليار برميل بحســب أرقام سنة ٢٠١١، ويمثّل ٠,٢٪ من إجماليّ الاحتياطيّ العالميّ المؤكّد من النفط[١٥]. وفي عام ٢٠١١، أنتجت ســورية ٣٣٢ ألف برميل

13 U.S. Energy Information Administration, "Syria - Country Analysis Brief", August 2011, viewed 25/8/2012, http://205.254.135.7/countries/cab.cfm?fips=SY

14 Ibid.

15 *BP Statistical Review of World Energy*, p. 6.

خريطة رقم ٥: أنبوب الغاز العربيّ

المصدر:

Brenda Shaffer, "Energy Resources and Markets in the Eastern Mediterranean Region", The German Marshall Fund of the United States, *Policy Brief,* June 2012, p. 4, retrieved from: http://www.gmfus.org/wp-content/blogs.dir/1/files_mf/1339172423Shaffer_EnergyMarketProspects_Jun12.pdf

من النفط يوميًّا[١٦]، وحقّقت اكتفاءً ذاتيًّا في النّفط يسمح لها بتصدير كميّات متواضعة إلى السـوق الأوروبيّة خاصّةً، وهي الصادرات التي توقّفت بسـبب العقوبات الاقتصاديّة على النظام السوري منذ بداية الثورة السوريّة في عام ٢٠١١.

كـما أشرنا في بداية هذه الورقة، وبحسـب دائرة المسـح الجيولوجي الأميركيّة، لدى سـورية إمكانيّة اكتشـاف حقولٍ جديـدة من النّفط والغاز على أراضيها وفي مياهها الإقليميّة. وبعد الاكتشافات الإسرائيليّة الأخيرة في السّاحل الفلسطينيّ، حدّدت وزارة الطّاقة والموارد المعدنيّة السوريّة، في آذار / مارس ٢٠١١، ثلاثَ كتلٍ للتّنقيب عن النّفط والغاز في مياهها الإقليميّة. ولكن الوضع الحاليّ لن يسمح باستئناف عمليّات التّنقيب[١٧].

لبنان

ليس للبنـان أيّ إنتاج محلّي من الغاز أو النّفط، ولم تستكشـف فيه المحروقات برًّا أو بحرًا، فهو يسـتورد كميّاتٍ صغيرةً من الغاز المصريّ

16 Ibid., p. 8.

17 Brenda Shaffer, "Energy Resources and Markets in the Eastern Mediterranean Region", The German Marshall Fund of the United States, *Policy Brief,* June 2012, p. 4, viewed 30/8/2012, http://www.gmfus.org/wp-content/blogs.dir/1/files_mf/1339172423Shaffer_EnergyMarketProspects_Jun12.pdf.

عبر سـورية من خلال الأنبوب العربيّ للغـاز (انظر الخريطة رقم ٥)، ويؤمّـن جـلّ احتياجاته من النّفـط من مصر أيضًا. وبعد اكتشـاف إسرائيل للغاز في السّـواحل المحاذية للبنان، بدأت الحكومة اللبنانيّة تهتمّ بهذا الموضوع. وفي هذا الصّدد، وافق البرلمان اللبنانيّ على قانون النّفـط في آب / أغسـطس سـنة ٢٠١٠، وكلّفت الحكومـة اللبنانيّة شركتـين نرويجيّتين بإجراء أوّل مسـحٍ زلزاليّ على طول سـواحلها في مياهها الإقليميّة[١٨].

الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة

اكتشـفت شركة بريتـش غـاز (British Gas BG) أوّل حقلٍ للغاز في الميـاه الإقليميّة لقطاع غزّة في عـام ٢٠٠٠، والذي يقدّر احتياطيّه بنحـو ١,٢ ترليون قدم مكعّب مـن الغاز الطبيعيّ. لم يتّخذ بعد قرار لتطويـر الحقل وبداية الإنتاج نظـرًا لاعتراض إسرائيل التي تخشى أن تستفيد حكومة حماس في غزّة من عائدات الغاز. ويعتمد، حاليًّا، كلٌّ من الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة على إسرائيل في اسـتهلاكهما للكهرباء باسـتثناء مدينـة أريحـا التي تعتمد عـلى الأردن، إضافـةً إلى مولّد كهرباء واحد يعمل بالديزل في قطاع غزّة. سـوف تبقى الاكتشـافات الأخيرة من الغاز قبالة سـواحل غزّة غير مستغلّة نظرًا لحالة الانقسام الفلسـطينيّ، وذلك على الرّغم من حاجة الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة إلى هـذه الثّروة حتّى يقلّلا اعتمادهما على مصادر الطاقة الإسرائيليّة، ويسـاهما في بناء اقتصادٍ وطنيّ فلسطينيّ موحّد بعيدًا عن الاعتماد المفرط على الاقتصاد الإسرائيليّ.

التّداعيات الإقليميّة لاكتشاف الغاز في إسرائيل

لا تـزال منطقة حـوض شرق البحر المتوسّـط في أوّل مراحل الانتقال إلى منطقـةٍ منتجة للمحروقات وللغـاز خاصّةً. ولن تغيّر الاحتياطات المكتشـفة إلى حـدّ الآن في كلٍّ من إسرائيل وقبرص، خريطة أسـواق الطّاقـة العالميّـة. ولكن، هناك احتمال قويّ لاكتشـافاتٍ أخرى ذات بال في المسـتقبل القريب في كلا البلدين، سوف يكون لها الأثر الكبير في معادلة الطّاقة في كلٍّ من أوروبا وآسـيا، وسـوف تغيّر جذريًّا نمط إنتاج الطّاقة واسـتهلاكها في المنطقـة، وخاصّةً في إسرائيل وقبرص. في الوقت نفسـه، أدّت أوّل الاكتشـافات في إسرائيـل إلى تأزيم الوضع بـين كلٍّ من لبنان وإسرائيـل من جهةٍ، وبين تركيـا وقبرص من جهةٍ أخـرى. في هذا الصّدد، قد يجد الخلاف التركيّ القبرصيّ حلًّا على المدى المتوسّـط في إطار مسـاعي الأمم المتّحدة والاتّحاد الأوروبيّ من أجل إعادة توحيد شطرَي جزيرة قبرص. غير أنّه من المستبعد حلّ الخلاف اللبنانيّ الإسرائيليّ على حدودهما البحريّة في المدى المتوسّـط أو حتّى الطّويل، لأنّ الحلّ يتطلّب إنهاء حالة الحرب بينهما والاتّفاق المشترك عـلى التوجّه إلى محكمة العدل الدوليّة مـن أجل الفصل في المناطق المتنازع عليها إذا فشـلت المفاوضات الثنائيّة في التوصّل إلى حلّ. هذا السّـيناريو صعب التّحقيق، نظرًا لاسـتمرار احتـلال إسرائيل لأراضٍ لبنانيّة وعربيّة منذ أكثر من سـتّين سـنة، وخاصّةً مـع موجة الرّبيع العربيّ التي سـوف تغيّر معادلـة الصّراع العـربيّ الإسرائيليّ، وتجعل من الصّعب على الأنظمة العربيّة الجديدة –والقديمة- التّسـاهل مع إسرائيل أو التّفريط في الحقوق العربيّة. ويمثّل القرار المصريّ بتعليق تصديـر الغاز إلى إسرائيل بعد سـقوط نظام مبـارك مؤشّرًا على هذا التوجّـه الجديد. هذا لا يعني أنّ إسرائيل ولبنان لن يتمكّنا من إنتاج الغـاز في مياههما الإقليميّة، ولكن فـرص الصّراع تتزايد كلّما تحقّقت اكتشـافات في المناطق المتنازع عليها، وهذا احتمال وارد جدًّا علمًا أنّ الحـدود البحريّة بين البلدين لم ترسّـم بعد. عـلاوةً على ذلك، هناك احتـمال ظهور بؤرة توتّرٍ ونزاعٍ بين تركيا وقبرص، وبين تركيا وإسرائيل في حال قيام شراكة بين هذه الأخيرة وقبرص من أجل اسـتغلال حقول الغاز المشـتركة، نظرًا للخلاف التركيّ القبرصيّ بشـأن مستقبل الجزيرة المقسّمة إلى شطرٍ تركيّ وآخرَ يونانيّ منذ عام ١٩٧٤.

آثار اكتشاف الغاز في إسرائيل

سـتترتّب على اكتشافات الغاز الطبيعيّ الأخيرة والاكتشافات المرتقبة بالاعتماد على المعطيات الجيولوجيّة ونتائج عمليّات التنقيب الأخيرة، آثارٌ في إسرائيل وفي المنطقة. سـتمكّن هذه الاكتشـافات إسرائيل من تحسـين أمن الطّاقة لديها إلى حدٍّ كبير، وتؤدّي إلى توسـيع استعمال الغاز الطبيعيّ كمصدرٍ للطّاقة للاسـتهلاك المحلّي. فقد أدّى اكتشاف حقلَي "ماري - ب" و"نوح" في العقد الماضي إلى إدخال استخدام الغاز الطبيعيّ في إسرائيل في السّنوات الأخيرة نظرًا لمزاياه. واستثمرت مبالغ كبـيرة، تقدّر بنحو ١,٣ مليار دولار[١٩]، في تهيئـة البنية التحتيّة، مثل

18 Republic of Lebanon, Ministry of Energy and Water, "Technical Data", viewed 7/9/2012 http://www.lebanon-exploration.com/Technical_Data.htm

١٩ وزارة الماليّة الإسرائيليّة، تقرير شيشينسكي، ٢٠١٠، ص ١٩.

تعديل محطّات الطّاقة، وإنشاء شبكات النّقل والتّوزيع لتسهيل استخدام الغاز الطبيعيّ كمصدرٍ رئيس للطّاقة في إسرائيل. ومن المتوقّع أن تتواصل هذه العمليّة وتتوسّع على نحوٍ متزايد مع بناء محطّاتٍ جديدة لتوليد الكهرباء تعتمد على الغاز وقودًا، وخاصّةً بعد الاكتشافات الأخيرة.

أمّا في المجال الاقتصاديّ، فإنّ استخدام الغاز الطبيعيّ المنتج محليًّا سيؤدّي إلى انخفاض تكلفة الطّاقة، وعليه ستتحسّن كفاءة الصّناعة الإسرائيليّة محليًّا وعالميًّا. كما ستوفّر المداخيل المرتقبة من عمليّة تصدير الغاز للأسواق العالميّة لإسرائيل استقلاليّة ماليّة، وقدرةً على تطوير اقتصادها وقدراتها العسكريّة من دون اللّجوء إلى المساعدات الخارجيّة، إذ ستعرف أوّل مرّة في تاريخها استقلالًا تامًّا في مصادر الطّاقة على المدى الطّويل، إضافةً إلى مصدر دخل بفضل تصدير الغاز لسنوات عديدة بإجمالي يقدَّر بمئات المليارات من الدّولارات. من الصّعب تحديد المداخيل الماليّة التي سوف تجنيها إسرائيل من الاكتشافات الحاليّة والمستقبليّة من الغاز، لكن، وبحسب تقرير شيشينسكي، تقدَّر القيمة الماليّة للمخزون الموجود في حقل تامار (Tamar) وحده بنحو١٣٠ مليار شيكل إسرائيليّ جديد (أي ما يعادل نحو ٣٢ مليار دولار أميركيّ) على مدى ثلاثين سنة، بحسب المعطيات الحاليّة[٢٠]، علمًا أنّ هذا المبلغ سوف يقسّم بين الشّركات التي تسيّر الحقل وإسرائيل. في عام ٢٠١٠، وبحسب وزارة الماليّة الإسرائيليّة، حصّلت الحكومة الإسرائيليّة، في شكل ضرائبَ متعدّدة، نحو ٤٠٪ من قيمة النّشاط الاقتصاديّ للغاز المنتج في ذلك العام، وهي نسبة تساوي ما تحصّله بريطانيا حاليًّا من نشاط صناعة الغاز فيها[٢١]. على سبيل المقارنة، وبالاستناد إلى القيمة الماليّة للاحتياطيّ المؤكّد الحالي من الغاز في إسرائيل التي تقدّر بنحو ٤٠ مليار دولار أميركيّ، سوف تجني الحكومة الإسرائيليّة نحو ١٦ مليار دولار أميركيّ في السّنوات القادمة[٢٢]. لا شكّ في أنّ ثروة الغاز سوف تحقّق لإسرائيل مداخيلَ معتبرة على مدى العقود القادمة، وتمنحها قوّةً واستقلاليّة ماليّة لم تتوفّر لها منذ نشأتها. ومن المرجّح أنّ "تصدير الغاز سوف يغيّر الوضع الإستراتيجي لإسرائيل" كما جاء في تقرير شيشينسكي[٢٣]. أضف إلى ذلك أنّ الاعتماد على الغاز المنتج محليًّا سوف يساهم إيجابيًّا في ميزان المدفوعات، وسوف توفّر إسرائيل ملايين الدولارات المخصّصة سنويًّا لاستيراد الطّاقة، خاصّةً إذا تزايد اعتماد الاقتصاد الإسرائيليّ على الغاز بدل النّفط المستورد. وفي هذا الإطار، يرى الباحث شمويل إيفن Shmuel Even أنّ تطوير صناعة الغاز والتّقليل من الاعتماد على النّفط هما جزءٌ من مجهودٍ إستراتيجيّ عامّ هدفه الحدّ من الاعتماد على النّفط[٢٤].

على المستوى السّياسي، من الصّعب التكهّن باحتمال توقّف المساعدات الأميركيّة الماليّة السنويّة لإسرائيل. ولكن، إن استمرّت هذه المساعدات الماليّة - ومن المرجّح أنّها سوف تستمرّ حتّى لو تمتّعت إسرائيل بمداخيلَ إضافيّة بفضل تصدير الغاز في المستقبل - فإنّ المساعدات الأميركيّة لن تكون حيويّة بالنّسبة إلى الاقتصاد الإسرائيليّ كما هي حاليًّا.

وفي المجال العلميّ، سيترتّب عن حافز تطوير صناعة الغاز في إسرائيل تنمية البحث العلميّ والتكنولوجيا المتّصلة باستخدام الغاز في قطاعاتٍ مختلفة كقطاع النّقل. علاوةً على ذلك، سوف تحتاج إسرائيل إلى ترتيباتٍ أمنيّة عالية من أجل تأمين حقول الغاز ومنصّات الإنتاج والبنية التحتيّة ذات الصّلة. وعليه، سوف يجري تطوير المهارات والتكنولوجيا في هذا المجال، وهو ما يحقّق فرصًا جديدة للشّركات الإسرائيليّة الناشطة في مجال الأمن.

أمّا في مجال البيئة والمياه، فقد تكون لهذه الاكتشافات مساهمة إيجابيّة في قضيّة الصّراع على الماء في المنطقة، إذا استخدم الغاز في محطّات لتحلية مياه البحر. وستزيد نسبة الغاز في مزيج طاقة المنطقة، وهو ما سيؤدّي إلى انخفاضٍ في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتخفيف تلوّث البيئة في المنطقة.

الخلاف اللبنانيّ - الإسرائيليّ على الحدود البحريّة

تضاعف التوتّر بين لبنان وإسرائيل منذ الاكتشافات الأخيرة للغاز وتواصل عمليّات الاستكشاف قبالة السّواحل الإسرائيليّة في منطقةٍ يعدّها لبنان جزءًا من مياهه الإقليميّة (انظر الخريطة رقم ٧ التي تبيّن المنطقة المتنازع عليها بين لبنان وإسرائيل في البحر الأبيض المتوسّط). ويعاني لبنان من خللٍ هيكليّ في مؤسّسات الدّولة، فهي ضعيفة بسبب الصراعات والتوازنات الطائفيّة الداخليّة، ولا تسيطر أمنيًّا على جميع التّراب الوطنيّ. في هذا الإطار، يخشى أن تفاقم الثروة المحتملة من الغاز الصّراع الداخليّ على تقسيم الثّروة والتصرّف فيها.

٢٠ وزارة الماليّة الإسرائيلية، تقرير شيشينسكي، ٢٠١٠، ص ١٣٥.

21 Shmuel Even, "Israel's Natural Gas Resources: Economic and Strategic Significance", *Strategic Assessment*, Vol. 13, no. 1 (July 2010), p. 14.

22 Ibid.

٢٣ وزارة المالية الإسرائيلية، تقرير شيشينسكي، ٢٠١٠، ص ٢٠.

٢٤ المصدر نفسه، ص ١٧.

خريطة رقم ٧: المنطقة المتنازع عليها بين لبنان وإسرائيل في البحر الأبيض المتوسّط.

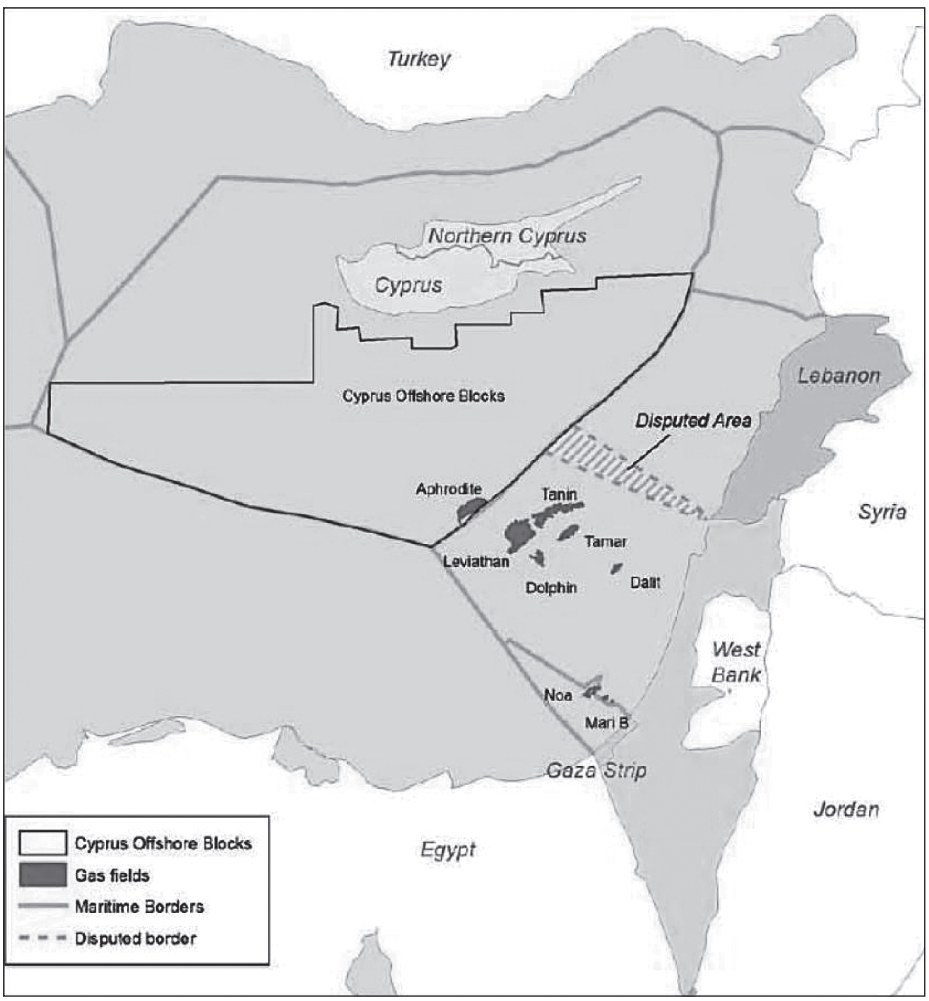

المصدر:

PFC Energy, "Memo Petroleum Risk Manager", June 2012: http://www.gmfus.org/wp-content/blogs.dir/1/files_mf/1339170753Leigh_SummaryDocument_Jun12_maps.pdf

علاوةً على ذلك، لا يمتلك لبنان القدرة العسكريّة ولا الخبرة من أجل تأمين منشآته النفطيّة التي سوف تبنى في المستقبل لإنتاج الغاز. وشرط ذلك أن يوحّد لبنان جبهته الداخليّة، ويعزّز قدراته الإداريّة لتنظيم قطاع الطّاقة واستغلال ثروة الغاز المحتملة بكفاءةٍ وشفافيّة، وهذا ما يبدو صعب التّحقيق في الوضع الرّاهن.

يحكم الحدود بين لبنان وإسرائيل اتّفاق وقف إطلاق النار بموجب قرار مجلس الأمن ١٧٠١ الذي صدر في أعقاب العدوان الإسرائيليّ على لبنان في عام ٢٠٠٦. ولكن، لا يوجد أيّ اتّفاق نهائيّ على ترسيم الحدود البرّية أو البحريّة. ونقاط الخلاف في هذا الصّدد متعدّدة، خاصّةً فيما يخصّ الحدود البحريّة كما هو واضح من الخريطة رقم ٧. وقد أطلق رئيس مجلس النواب نبيه بري عدّة تصريحات بشأن موضوع الغاز وضرورة تنبّه لبنان لهذا الموضوع. وأعلن نعيم قاسم، نائب الأمين العام لحزب الله، في شهر تمّوز / يوليو من سنة ٢٠١١[٢٥]

25 "Hezbollah: Lebanon will not let Israel seize its natural gas", *Haaretz*, 14/7/2011: http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/hezbollah-lebanon-will-not-let-israel-seize-its-natural-gas-1.373201

أنّ الحـزب ودولة لبنان سـيقفان بالمرصـاد لأيّ محاولة من إسرائيل للمساس بحقوقها في مياهها الإقليمية مهما كان الثمن.

حريّ بنا في هذا الإطار أن نذكر أنّ جميع الاكتشافات الإسرائيليّة للغاز على السّاحل الفلسطينيّ ليست موجودة في المنطقة الحدوديّة المتنازع عليها بين إسرائيل ولبنان، وأنّه لم يكتشـف أيّ مخزون للغاز في المياه الإقليميّـة اللبنانيّة إلى غاية الآن. والتوتّـر الأخير بين إسرائيل ولبنان، والذي تجسّـد في تصريحات عددٍ من الشخصيّات السياسيّة، اللبنانيّة خاصّةً، جاء نتيجة احتمال اكتشاف مخزونٍ مشترك بين إسرائيل ولبنان في المسـتقبل والتّعقيدات التي سوف تواجهها الدولتان لاستغلال هذا المخـزون الافتراضيّ في ظلّ غياب أيّ اتفاقيّة سـلام واتّصالات مباشرة. ولكن، يبدو أنّ ردّة الفعل اللبنانيّة في هذا المجال تعود إلى حسـابات داخليّـة في المقام الأوّل، ولا ترتبط بأجنـدة وطنيّة لبنانيّة أو إقليميّة عربيّة ذات صلة بالصّراع العربيّ الإسرائيليّ.

الخلاف التركيّ - القبرصيّ

تمثّل اكتشـافات الغاز الأخيرة في شرق المتوسّط قبالة سواحل إسرائيل وقبرص تحدّيًا كبيرًا لتركيا، سـواء مـن حيث علاقاتها مع دول المنطقة أو مـع دولٍ أخرى كالولايـات المتّحدة الأميركيّة. فقـد تزامنت هذه الاكتشـافات مع تدهورٍ في العلاقـة ما بين تركيا وإسرائيل على خلفيّة الهجوم الإسرائيليّ على سفينة "مرمرة" التركيّة قبالة سواحل غزّة في أيار / مايو ٢٠١٠، والذي قُتل فيه تسعة مواطنين أتراك. كما يتواصل فشل الأمم المتّحـدة، إلى غاية الآن، في إيجاد حلٍّ نهـائيّ للقضيّة القبرصيّة، علاوةً على حالة الانسداد في ملفّ انضمام تركيا إلى الاتّحاد الأوروبيّ.

اعترضـت تركيا على الاتفاقيّات الثنائيّة لترسـيم الحدود البحريّة التي توصّلت إليها قبرص مؤخّرًا مـع إسرائيل ولبنان ومصر لأنّها لا تعترف بجمهوريّة قبرص، ولأنّها ترى ضرورة التوصّل إلى تسوية سياسيّة شاملة بين القبارصة الأتـراك والقبارصة اليونانيّين قبل الشّروع في اسـتغلال ثروات الغـاز المحتملة حتّى لا يضيع حـقّ القبارصة الأتراك في هذه الثروة (انظر الخريطة رقم ٨ بخصوص المنطقة المتنازع عليها بين تركيا وقبرص ومصر). لقد هـدّدت تركيا بوقف عمليّات التّنقيب عن الغاز في المياه الإقليميّة القبرصيّة اليونانيّة، وقامت بتصديق اتفاقيّة ترسـيم الحـدود البحريّة مع جمهوريّة قبرص التركيّـة (التي تعترف بها تركيا فقط). وفي تشرين الثّاني / نوفمبر ٢٠١١، أبرمت اتفاقيّة مع شركة شل (Shell) للتّنقيب عن النفط والغاز في مياهها الإقليميّة قبالة سواحلها في البحر الأبيض المتوسّـط. وفي هذا الإطار، أعلنـت الحكومة التركيّة على لسان وزير الطّاقة أنّها لن تسمح بمرور الغاز الإسرائيليّ عبر شبكة الأنابيب التي تمرّ على أراضيها من أجل الوصول إلى الأسواق الأوروبيّة، وأنّها رفضت طلبات شركات خاصّة للسّـماح لها بعبور الغاز الطبيعيّ المنتج في إسرائيل عبر تركيا إلى أوروبا[٢٦]. لقد انتهجت تركيا تكتيكات تخويف فقط ولم تتحرّك سفنها أو طائراتها الحربيّة كما هدّدت بذلك، عندما نقلت شركة نوبل للطاقة الأميركيّة منصّة نفطيّة من السّـواحل الإسرائيليّة إلى السّـواحل القبرصيّة اليونانيّة علـمًا منها أنّ أيّ عمليّة عسـكريّة تركيّة تسـتهدف شركة أميركيّة سـوف تلقـي بظلالها على علاقاتهـا مع الولايات المتّحدة الأميركيّـة شريكها في الحلف الأطلسي. ومع ذلك، أرسلت تركيا سفينة استكشاف تابعة لها إلى المياه الإقليميّة اليونانيّـة على مقربةٍ من حقول الغاز الإسرائيليّة في أيلول / سـبتمبر عـام ٢٠١١. ولكـن هذه الخطوة التركيّـة أثارت اسـتجابةً إسرائيليّة فوريّة، فقد حلّقت طائرتان حربيّتان إسرائيليّتان فوق السّفينة التركيّة وفي الأجـواء القبرصيّـة التركيّة، فردّت تركيا بإرسـال طائرتين حربيّتين وراء الطائـرات الإسرائيليّة. في هذا الصّراع الـتركيّ القبرصيّ، وقف كلٌّ من الولايات المتّحـدة الأميركيّة والاتّحاد الأوروبيّ إلى جانب الحكومة القبرصيّة اليونانيّة، ليس بسـبب تأثير اللّوبيّ الصهيونيّ فحسب، ولكن لأنّ غـاز شرق المتوسّـط قد يسـاهم في تعزيز أمـن الطّاقة الأوروبيّ وخفض التبعيّة للغاز الروسيّ والشّمال الأفريقيّ.

من غـير المتوقّع أن تتّخذ تركيا أيّ خطوات عسـكريّة من أجل وقف عمليّات التّنقيب على السّـواحل القبرصيّة اليونانيّة، علمًا أنّها عضو في حلـف الناتو، وليـس من مصلحتها الدّخول في مواجهة عسـكريّة مع إسرائيـل التي تحظى بالدّعم الأمـيركيّ. والدّليل على ذلك أنّ الحكومة القبرصيّة أجرت جولة مناقصات ثانية في أيار / مايو عام ٢٠١٢ من أجل استكشاف مساحات إضافيّة من سواحلها، ووجدت صدًى واسعًا لدى عـددٍ كبير من شركات الطّاقة في العالم[٢٧]. ويعدّ اهتمام شركات الطّاقة الكبرى بالغاز القبرصيّ مؤشّرًا قويًّا على إمكانيّة اكتشـاف مخزون كبير من الغاز والنّفط، وعلى أنّها لا ترى أيّ تهديد أمنيّ تركيّ لاسـتثماراتها المسـتقبليّة في المنطقة. بل نلاحـظ أنّ تركيا قد كلّفت شركتها الوطنيّة (الشركة التركيّة للنّفط) بالتّنقيب عن النّفط والغاز على شواطئ قبرص التركيّـة في نيسـان / أبريل عـام ٢٠١٢، أملًا في اكتشـاف مخزونٍ من

26 http://www.naturalgasasia.com/turkey-will-not-allow-transit-of-israeli-gas-to-europe-3483

27 Mehmet Őgűtçű, "Rivalry in the Eastern Mediterranean: The Turkish Dimension", The German Marshall Fund of the United States, *Policy Brief*, June 2012, p. 2.

خريطة رقم ٨: المنطقة المتنازع عليها بين تركيا وقبرص ومصر

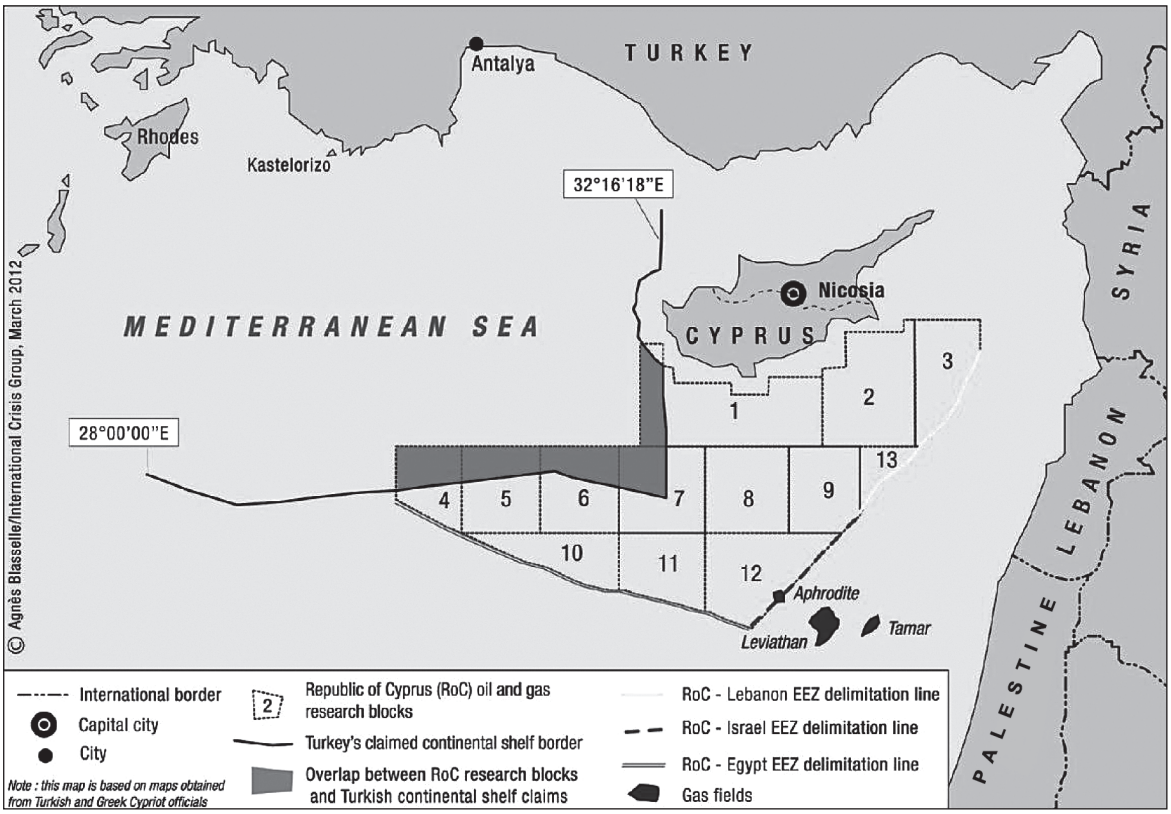

المصدر:

International Crisis Group, "Aphrodite's Gift: Can Cypriot Gas Power a New Dialogue?", *Europe Report*, no. 216 (2/4/2012), p. 20.

المحروقات. غير أنّه من المستبعد أن تشارك شركات الطّاقة الكبرى في أيّ مناقصةٍ قد تجريها تركيا أو حكومة قبرص التركيّة، نظرًا لعدم اعتراف الأمم المتّحدة بهذا الكيان أو بالوجود التركيّ في شمال جزيرة قبرص.

وردًّا على تنامي الخلافات مع تركيا، كثّفت إسرائيل دوريّاتها البحريّة حول حقول الغاز في البحر الأبيض المتوسّط. وباشرت رفع مستوى قدراتها البحريّة العسكريّة من أجل معالجة التّهديدات المحتملة من البحريّة التركيّة ومن الصّواريخ التي قد يطلقها حزب اللّه من لبنان. كما وثّقت علاقاتها العسكريّة مع كلٍّ من اليونان وقبرص، فأجْرت مناورات عسكريّة مشتركة مع اليونان في عام ٢٠٠٨، ووقّعت اتفاقيّة للتّعاون والدّفاع العسكريّ معها في أيلول / سبتمبر عام ٢٠١١. أمّا قبرص، فقد وقّعت مع إسرائيل اتفاقيّة عسكريّة تسمح لسلاح الجوّ والبحريّة الإسرائيليّة بالتدخّل في حال وجود أيّ تهديدات لمنشآت الغاز القبرصيّة في البحر. كما تبادلت الدّولتان الزّيارات الرسميّة ذات المستوى العالي، وأهمّها زيارة رئيس الوزراء الإسرائيليّ، بنيامين نتانياهو إلى قبرص في شباط / فبراير عام ٢٠١٢[٢٨].

هناك مصلحة قبرصيّة إسرائيليّة مشتركة من أجل توثيق العلاقة ما بينهما نظرًا لحالة التوتّر التاريخيّة بين قبرص وتركيا وتدهور العلاقة ما بين إسرائيل وتركيا. وإذا أضفنا هذا إلى النّزاع التاريخيّ بين تركيا واليونان، فإنّه من غير المستبعد أن تتبلور في الأفق شراكة إستراتيجيّة ثلاثيّة بين إسرائيل وقبرص واليونان، وهو ما سوف يعدُّ تحوّلًا إستراتيجيًّا مهمًّا بالنّسبة إلى قبرص واليونان، علمًا أنّهما كانتا من الدّول المساندة للقضيّة الفلسطينيّة في إطار الصّراع العربيّ الإسرائيليّ. ويعدّ موقف اليونان الذي اتّخذته تجاه ناشطي السّلام في تمّوز / يوليو عام ٢٠١١ بمنع سفنهم من الإبحار باتّجاه شواطئ قطاع غزّة من أجل

28 Ibid.

كسر الحصار الإسرائيليّ على القطاع، مؤشّرًا واضحًا على التقارب مع إسرائيل والتغيّر في الموقف اليونانيّ من قضية فلسطين والصّراع العربيّ الإسرائيليّ. علاوةً على ذلك، سوف ترى تركيا في التّقارب الإستراتيجيّ المرتقب بين إسرائيل وقبرص واليونان والتحدّي الإسرائيليّ لها، تهديدًا لمصالحها وموقعها في حوض شرق المتوسّط ولسياسة حكومة أردوغان التي تهدف إلى فرض تركيا كقوّة إقليميّة في المنطقة. وتراقب تركيا بقلقٍ التّقارب بين إسرائيل وقبرص واليونان، ويبدو أنّ هامش المناورة لديها محدود من أجل الوقوف ضدّ تحقيق هذا التّقارب وتحوّله إلى تحالف. في المقابل، تسعى الولايات المتّحدة الأميركيّة والاتّحاد الأوروبيّ إلى تخفيض حدّة التوتّر وتشجيع الحوار ما بين إسرائيل وتركيا واليونان، والاستفادة من هذه الثروة في مشاريعَ مشتركة.

يبدو جليًّا من هذه التطوّرات الأخيرة أنّ تركيا في موقعٍ صعب، وهامش الحركة لديها ضيّق إذا أرادت أن تعارض مساعي قبرص لاستكشاف الغاز في مياهها الإقليميّة، فأيّ خطوات في هذا الاتّجاه سوف تضع تركيا في مواجهة لن تتحمّلها، خاصّةً أنّها لا تملك حلفاء إقليميّين في ظلّ الأوضاع الرّاهنة في سورية والأزمة النوويّة في إيران.

البعد الأميركيّ الأطلسي

في ظلّ الوضع الرّاهن المتوتّر في عددٍ من الدول العربيّة بسبب الربيع العربيّ واحتمال توجيه ضربة جوّية إسرائيليّة ضدّ إيران لوقف برنامجها النوويّ، ليس من مصلحة الولايات المتّحدة الأميركيّة أن ينشب نزاع في شرق المتوسّط بعد الخلافات التي برزت بين دول المنطقة على حدودها البحريّة جرّاء الاكتشافات الأخيرة للغاز في كلٍّ من إسرائيل وقبرص. ومنطقة شرق المتوسّط حيويّة بالنّسبة إلى الولايات المتّحدة الأميركيّة حيث تتقاطع ثلاثة ملفّات مهمّة: أوّلها، "أمن إسرائيل" والصّراع العربيّ الإسرائيليّ؛ وثانيها، القضيّة القبرصيّة وتقسيم الجزيرة؛ أمّا ثالثها، فهو تأمين إمدادات الطّاقة لحلفائها الأوروبيّين[٢٩]. فيما يخصّ الملفّ الأوّل، تخشى الولايات المتّحدة أن يؤدّي النّزاع على الغاز والحدود البحريّة إلى تعقيد الأمور أكثر ممّا هي عليه حاليًّا، وتنشب مواجهة عسكريّة بين عددٍ من الأطراف الإقليميّة. وفي الوقت نفسه، تأمل واشنطن أن تكون هذه الاكتشافات حافزًا من أجل حلّ عقد المنطقة والاستفادة المشتركة من ثروة الغاز، وتكون شركاتها النفطيّة من المستفيدين طبعًا. إضافةً إلى ذلك، ترى واشنطن أنّ ثروة الغاز سوف تدعم أمن الطّاقة الإسرائيليّ وتفوقها اقتصاديًّا وعسكريًّا في المنطقة. لكن الولايات المتّحدة الأميركيّة تفضّل الحفاظ على الأوضاع هادئةً. وفي هذا الصّدد، من اللافت للنّظر أنّها تبنّت الاقتراح اللبنانيّ للأمم المتّحدة لترسيم الحدود البحريّة اللبنانيّة الإسرائيليّة. أمّا عن الملفّ الثاني، فتخشى الولايات المتحدة الأميركيّة أن تتفاقم الأزمة التركيّة القبرصيّة. ولذلك تعمل على تهدئة الأوضاع بين تركيا وقبرص وإسرائيل، خاصّةً أنّها تحاول جاهدةً إعادة تحسين العلاقات بين إسرائيل وتركيا. أمّا فيما يخصّ أمن الطاقة الأوروبيّة، فالولايات المتّحدة الأميركيّة تشجّع التّنسيق الإسرائيليّ القبرصيّ اليونانيّ في المشاريع المستقبليّة لتصدير الغاز المرتقب في هذه الدّول الثّلاث إلى أوروبا، وهو ما سيعزّز أمن الطاقة الأوروبيّ ويقلّل من اعتمادها على الغاز الروسيّ أو الشمال الأفريقيّ. ولا تعارض الولايات المتحدة مشاركة تركيّة في هذا المشروع عندما تكون الظّروف مواتية، ولكنّها تنظر بحذرٍ إلى مشاركة روسيّة محتملة حتّى لا تؤثّر في الجهد الأوروبيّ لتأمين موارد طاقة مستقلّة عن روسيا وشركاتها[٣٠].

> تعدّ منطقة شرق المتوسّط من المناطق الحيوية بالنّسبة إلى الولايات المتّحدة الأميركيّة، ففيها تتقاطع ثلاثة ملفّات مهمّة: أوّلها، "أمن إسرائيل" والصّراع العربيّ الإسرائيليّ؛ وثانيها، القضيّة القبرصيّة وتقسيم الجزيرة؛ أمّا ثالثها، فهو تأمين إمدادات الطّاقة لحلفائها الأوروبيّين.

وعلى المستوى التّجاري، ترى الولايات المتّحدة الأميركيّة أنّ استكشاف الغاز وإنتاجه فرصة متاحة من أجل مشاركة شركاتها النفطيّة، خاصّةً أنّ الشركات المحلّية تفتقر إلى التكنولوجيا والخبرة في التّنقيب عن النفط والغاز في أعالي البحار، مع أنّ معظم الشّركات الأميركيّة الكبرى لم تبْدِ اهتمامًا كبيرًا بالمشاركة في هذه المشاريع خشيةً منها أن تضرّ بمصالحها في الدول العربيّة عامةً وفي الخليج خاصّةً[٣١].

تحاول واشنطن أن تقلّل من حالة التوتّر بين كلٍّ من تركيا وقبرص وإسرائيل من دون أن تضغط بقوّة على تركيا نظرًا لدورها في الأزمة

29 Jeffrey Mankoff, "Resource Rivalry in the Eastern Mediterranean: The View From Washington", The German Marshall Fund of the United States, *Policy Brief*, June 2012, p. 1.

30 Ibid.

31 Ibid.

السـوريّة والملفّ النوويّ الإيرانيّ، علاوةً على دورها في مشروع الدّرع الصاروخيّـة للحلف الأطلسي الذي سـوف يسـتعمل الأراضي التركيّة لاستضافة محطّات الرادارات[٣٢]. في المقابل، طمأنت الولايات المتّحدة الأميركيّة كلًّا من إسرائيل واليونان وقبرص، وعبّرت عن التزامها بحماية أمنها من خلال قوّات الأسـطول السـادس المرابـط في البحر الأبيض المتوسّـط. وفي هذا الإطار، أجرت الولايات المتّحدة الأميركيّة مناورات عسكريّة مشتركة مع اليونان (Noble Dina) خلال العام الحالي. كان هدفهـا التدريب عـلى حماية منصّات إنتاج غاز مشـابهة للمنصّات الإسرائيليّة، من هجومٍ تقوم به قوّة عسكريّة لم تحدّد إلّا أنّ لها قدرات عسـكريّة مماثلة للجيـش التركيّ[٣٣]. وهو تقديرٌ غير واقعيّ، ونشـك في أن هـذا كان هـدف المناورات فعلا، فتركيا عضو أسـاسيّ في حلف الناتو. جدير بالذّكر أنّ منـاورات Noble Dina الأميركيّة الإسرائيليّة اليونانيّة بدأت عام ٢٠١١ بعد انسحاب تركيا عام ٢٠١٠ من المناورات العسكريّة المشـتركة التي كانت تقيمها مع كلٍّ من الولايات المتّحدة الأميركيّة وإسرائيل منذ عام ١٩٩٨ (Reliant Mermaid)، كردّة فعل على العدوان الإسرائيليّ على أسطول الحرّية عام ٢٠٠٩.

البعد الروسيّ

هناك بعدٌ روسيّ لا يُسـتهان به فيما يخصّ الاكتشافات الأخيرة للغاز في شرق المتوسّـط، فقد عبّرت موسكو عن اهتمامها بهذه الاكتشافات ورغبتها في المساهمة في عمليّات الاستكشاف من خلال شركة نوفاتيك (Novatek)، ثاني أكبر شركة غاز في روسيا بعد غازبروم (Gazprom) التي شـاركت في الجولة الثّانية من المناقصات التي طرحتها الحكومة القبرصيّـة مؤخّرًا[٣٤]. ويعود الاهتمام الروسّي بغاز شرق المتوسّـط إلى رغبة روسـيا في أن تكون شريكًا في مشـاريع الغاز القادمة، مهما كان حجم الاكتشـافات، وتستفيد تجاريًّا منها بدلاً من الدخول في منافسة غير مجدية. بهذه السّياسة تضمن روسيا لنفسها ولشركاتها الاستفادة ماليًّـا من هذه المشـاريع وحضورها في الصّـادرات المرتقبة للغاز إلى الأسـواق العالميّة بما فيها السوق الأوروبيّة. في السّياق نفسه، أمضت الشّركة الروسـيّة غازبـروم Gazprom اتفاقيّة أوّليـة غير ملزمة مع مجموعة الـشّركات الإسرائيليّة والأميركيّة التي تسـتغلّ حقول الغاز مـن أجـل شراء الغاز الإسرائيليّ المسـال المرتقب من حقـل لفياتان (Leviathan)[٣٥]. وفي هـذا الصّدد، نذكر أنّ هـذه الاتفاقيّة لم تكن ممكنة من دون مباركة السّـلطات الرسـميّة الإسرائيليّة. كما تساهم شركـة غازبروم الروسـيّة في المناقصة التي طرحتهـا اليونان من أجل بناء شبكة من أنابيب الغاز في اليونان لتصدير الغاز اليونانيّ والقبرصيّ المرتقب إلى الأسـواق الأوروبيّة[٣٦]. في هذا السّياق، لا تعارض كلٌّ من إسرائيل واليونان وقبرص مشاركة روسيّة في مشاريع الغاز المستقبليّة، فهي ترى في هذه المشـاركة وسـيلةً لعزل الموقـف التركيّ في المنطقة وإضعافـه. ولكن العلاقـات الاقتصاديّة بين روسـيا وتركيا قويّة جدًّا، إذ تضاعفـت العلاقات الاقتصاديّة بين البلدين ما بين سـنوات ٢٠٠٣ و٢٠٠٨ ووصلت قيمـة التّبادل التجاريّ بينهما إلى ٣٨ مليار دولار في عـام ٢٠١٠، وهو ما يعادل ثلاث مرّات حجـم التّبادل التجاريّ التركيّ الأميركيّ، وأصبحت روسيا الشّريك التجاريّ الأوّل لتركيا منذ عام ٢٠٠٧.

> أمضت الشّركة الروسيّة غازبروم Gazprom اتفاقيّة أوّلية غير ملزمة مع مجموعة الشّركات الإسرائيليّة والأميركيّة التي تستغلّ حقول الغاز من أجل شراء الغاز الإسرائيليّ المسال المرتقب من حقل لفياتان (Leviathan)

لا تنفي هذه العلاقة التركيّة الروسـيّة القويّة وجود عدد من الملفّات التي قد توتّر العلاقة بين الدولتين، وخاصّةً ملفّ الثورة السوريّة نظرًا لوقوف تركيا ضدّ نظام الأسـد إلى جانب الشـعب السوريّ في مطلب تغيير نظـام الحكم في سـورية، فيما تقف روسـيا إلى جانب النظام السوريّ. كما أنّ العلاقات الاقتصاديّة القويّة لا تلغي بالضرورة الرّصيد التاريخيّ من الصّراع والتّنافس في عهد الدولة العثمانيّة والإمبراطوريّة القيصريّة الروسيّة، والذي تواصل طوال فترة الحرب الباردة. وفي هذا الإطـار، جاء في كتاب "العمق الإسـتراتيجيّ" لوزيـر الخارجيّة التركيّ، أحمـد داود أوغلو، أنّ الصراع على النّفوذ مع روسـيا ما زال قائمًا بما

32 Ibid., p. 3.

33 Ibid., p. 4.

34 Mehmet Öğütçü, "Rivalry in the Eastern Mediterranean: The Turkish Dimension", p. 4.

35 "Gazprom Signs deal for LNG Exports from Israel's Offshore Fields", *Bloomberg News*, 22/3/2012: http://www.bloomberg.com/news/2012-03-22/gazprom-signs-deal-for-lng-exports-from-israel-s-offshore-fields.html

"Gazprom Marketing and Trading Discusses marketing of LNG from Israel", *Gazprom's website*, 22/3/2012: http://www.gazprom-mt.com/WhatWeSay/News/Pages/Gazprom-Marketing-and-Trading-Discusses-Marketing-of-the-LNG-from-Israel.aspx

36 Mehmet Öğütçü, "Rivalry in the Eastern Mediterranean: The Turkish Dimension".

يستدعي "تشكيل مظلّات أمنيّة داخل المنطقة وخارجها من أجل موازنة العنصر الروسيّ في المنطقة"[٣٧]. ويذكّر الكاتب أنّ العلاقات التركيّة الروسيّة تأثّرت بأزمة كراباخ، ويقول: "لقد تأثّرت معادلة العلاقات التركيّة - الروسيّة نتيجة للمواجهات الآذرية - الأرمنيّة على محور كراباخ في جنوب القوقاز، والمواجهة الروسيّة - الشيشانيّة في شمال القوقاز"[٣٨].

الخلاصة

تبدو في الأفق ملامح لإعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسيّة للمنطقة، فهناك إمكانيّة لتطوّر التّقارب الإسرائيليّ القبرصيّ اليونانيّ إلى تحالف ثلاثيّ في المدى البعيد، خاصّةً إذا جرت اكتشافات جديدة للغاز في الدّول الثلاث، وإذا لم تحلّ الخلافات التركيّة مع هذه الدول. أمّا فيما يخصّ الدول العربيّة في شرق المتوسّط والوطن العربيّ عامّةً، فلا شكّ في أنّه إذا تجسّد هذا المحور الثلاثيّ على أرض الواقع، وفي المدى البعيد، فإنّ ذلك سوف يُضعف الدول العربيّة إقليميًّا، خاصّةً إذا تواصلت حالة الضّعف والانقسام التي تتميّز بها الدول العربيّة. وسوف يعطي هذا المحور الثلاثيّ، إذا تجسّد، في المدى البعيد عمقًا اقتصاديًّا إستراتيجيًّا مهمًّا لإسرائيل في المنطقة ويفكّ عزلتها الإقليميّة ويعوّضها خسارة الحليف التركيّ. ولا يبدو، في الوقت الرّاهن على الأقلّ، أنّ الدول العربيّة قادرة على القيام بدورٍ فعّال إقليميًّا في إطار نظامٍ عربيّ إستراتيجي يستطيع أن يستغلّ نفوذه الاقتصاديّ المتمثّل في ثروته النفطيّة الهائلة من أجل اقتراح شراكة عربيّة قبرصيّة يونانيّة في مجال الطاقة والمجالات الأخرى للحدّ من التّقارب مع إسرائيل، أو على الأقلّ من أجل الوقوف كتلة متماسكة في وجه هذا التّحالف الثلاثيّ المحتمل. وقد يتغيّر الوضع طبعًا في حال إجراء عمليات تنقيب واكتشاف احتياطيّات غاز على طول الساحل السوريّ واللبنانيّ بعد الثورة السوريّة. وفي هذا الإطار، من مصلحة كل من سورية ولبنان التنسيق لبناء شراكة مع قبرص من أجل استغلال وتصديره لأوروبا من خلال أنبوب الغاز العربي، بعد ربطه بشبكة أنابيب الغاز التركية، وهو اقتراح أقل تكلفة من اقتراح بناء شبكة من الأنابيب تربط إسرائيل بقبرص واليونان المذكور في هذه الدراسة. علاوةً على النجاعة الاقتصادية المؤكدة لهذا الاقتراح، هناك بعد جيوسياسيّ إيجابي للدول العربية، إذ سيؤدي إلى عزل إسرائيل في المنطقة وكسر التحالف الإسرائيلي القبرصي اليوناني المرتقب. تجسيد هذا الاقتراح على أرض الواقع في حاجة إلى عودة الاستقرار السياسي والأمني في سورية ومشاركة تركيا التي من المرجح أن تتقبل الفكرة على الرغم من خلافها مع قبرص لأنّ الغاز الذي سوف يمرّ بأراضيها ليس قبرصيًّا فقط ولكن سوري ولبناني أيضًا كما سوف يساهم في عزل إسرائيل في المنطقة، علاوةً على الفوائد الاقتصادية التي سوف تجنيها كدولة عبور للغاز المصدَّر نحو الأسواق الأوروبية.

لا يسمح المشهد العربيّ الحالي - في ظلّ الثورات العربيّة - للدّول العربيّة بأن تقوم بدورٍ مؤثّرٍ في مجريات هذه التطورات على الساحل الشرقيّ للمتوسط، وهو ما كان يسمى تاريخيًّا بالساحل السوريّ. لكنّ هذا الوضع يحمل في أحشائه بذور التّغيير الجذريّ نحو أنظمةٍ سياسيّة جديدة قائمة على عقدٍ اجتماعيّ جديد يعتمد على المبادئ الديمقراطيّة والحكم الرّشيد، ويعبّر عن طموحات الشّعوب العربيّة بما سوف يسمح، على المديين المتوسّط والبعيد، بإعادة بناء البيت العربيّ داخليًّا، ومن ثمّ التّأثير إقليميًّا وعالميًّا من أجل حماية المصالح العربيّة في إطار نظرةٍ عربيّة موحّدة بالشّراكة مع قوى إقليميّة تلتقي معها في المصالح. وهذا التّغيير الضروريّ هو الشّرط الرّئيس من أجل إعادة التّوازن الجيوسياسيّ لصالح الدّول العربيّة للوقوف في وجه الأطماع الإسرائيليّة في المنطقة. في هذا الإطار، نلاحظ بعض المؤشّرات الإيجابيّة في الدول العربيّة التي سقطت فيها الأنظمة السّابقة مثل تونس ومصر اللّتين تعرفان تحوّلاتٍ سياسيّة جذريّة إيجابيّة سوف يكون لهما الأثر الكبير في الدّول العربيّة الأخرى وخاصّةً في حالة مصر نظرًا لحجمها وموقعها الإقليميّ. وهناك مؤشّرات للسّياسة الخارجيّة المصريّة الجديدة ما بعد سقوط مبارك تدلّ على عزم الدّولة المصريّة على الابتعاد عن دور العرّاب الأميركيّ في المنطقة، خاصّةً بعد قرار رفع الحصار عن غزّة من الجانب المصريّ على الرّغم من العمليّة الإرهابيّة الأخيرة في سيناء، والتي راح ضحيّتها ١٦ جنديًّا مصريًّا، وانتهاج سياسة خارجيّة مستقلّة عن المصالح الأميركيّة ومسخّرة للدّفاع عن مصالح مصر الوطنيّة والقوميّة.

---

٣٧ أحمد داود أوغلو، **العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠)، ص ١٥٠.

٣٨ المصدر نفسه، ص ١٥٢.